وآله اهل بيته وابوه وجده منهم لامه وجده ان اذا اوصى لآل فلان يكون
الوصية للقبيلة الى ينسب اليها لان الآل تلك فيدخل فيه كل من ينسب الى من ينسب
اليه فلان من جهة الاب الى آخر الاسلام فيكون للاقرب والاقرب والذكر
والانثى والمسلم والكافر سواء لان اللفظ تناول الكل لاولاد البنات لانهن
ولاحد من جهة الام لانهم ينسبون الى غير فلان قيل في ذلك كثرة في زماننا
فلا يمكن احصاؤهم فيصرف الوصية الى اولاد ابيه وجده وجد ابيه و
اولاد امه وجده وجدة امه الى آخرهم واقاربه واقارب ابويه وذوو قرابته
وذوات به وفي بعض النسخ انبانه بحرمانه فصاعدا حتى لو كان واحد يستحق
نصف الوصية لان الواحد ليس بجمع فلا يستحق ما يستحقه الجمع بخلاف الاثنين
لان الجمع المذكور في الميراث الاثنان هكذا في الوصية بهذا عند الامام اما عندهما
فيستحق كلها لان الواحد من جملة الاقرب فيستحق ما يستحقه الاقارب او ذا رحم
المحرم فصاعدا من ذوي رحم لان القريب المطلق ينصرف الى الكامل وهو
لا يكون بدون المحرمية لان القريب باستحقاق الصلة بهذا عند الامام اما عندهما
فيكفي الرحم بدون المحرمية لان القريب تناول غير المحرم الاقرب فالاقرب
لان الوصية اخت الميراث فيه يعتبر الاقرب فالاقرب هكذا في الخانية و
فيه يستوي الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والانثى والمسلم والكافر
هذا عند الامام اما عندهما فيكفي القرابة فيستوي الاقرب والابعد فيكون
الوصية لمن ينسب الى الاب اقرب في الاسلام من قبيل الاب او الام سالم
او مسلم على الاختلاف وتظهر التفاوت فيما اذا اوصى للعلوي
لاقاربه فمن شرط الاسلام صرف الى اولاد اب طالب فقط ومن اكتفى
بادراك الاسلام صرفه الى اولاد اب طالب فيدخل فيه اولاد عقيل وجعفر

لا اولاد عبد المطلب بالاتفاق لانه لم يدرك الاسلام فكيف يسلم لانه اكثر القريب
من القرابة وهي تتناول الكل غير الوالدين والولد لان من له قرابة الولاد
لا يعد من الاقارب ولهذا قيل من قال للوالد قريبا فهو عاق لان القريب
في العرف من يتقرب اليه غيره بواسطة الغير وهما يتقربان بانفسهما ويدل
على ذلك قوله تع الوصية للوالدين والاقربين للمغايرة بين المعطوفين
ولو قال لذي قرابته او نسبه يستحق الواحد الكل كالاثنين والاكثر فان اوصى
لاقربائه ثم كان له خال وخالان فذاك الموصى به بكليته لانه لا يخالفه قياس على الارث
عنده وعندهما وان في وما لك واحمد يرجع لدخول الابعد مع وجود الاقرب
في الوصية وفي عم وخالين نصف الموصى به بينه وبينهما لان العم الواحد يستحق
النصف فيما قدر ان الباقي لانهما اقرب بعده عنده وعندهم ثلث لما ذكرنا
وفي عم لا نصف لكل من العم والعمة سواء فيها ان الوصية لهما سواء لانهما في القرابة
وفي وصية لولد زيد الذكر والانثى سواء فينصف بينهما لان الولد يشملهما
ولا يقتضي التفضيل وفي وصية لاجل ورثته اي زيد ذكرا كان او انثى لان الذكر
مثل حظ الانثيين لان الارث يقتضي التفضيل وفي وصية لاجل تيم بني
ان زيد وهو ابو قبيلة ولاجل حيهم ولاجل نسائهم ولاجل ارامله جمع
الارملة وهي امرأة مات زوجها او فارقها وقيل امرأة لا زوج لها
دخل فيها فقيرهم وغنيهم وذكورهم واناثهم ان احصوا بان لم يكونوا
اكثر من المائة والا لا يحصوا بان كانوا اكثر منها فكلفقة اي بخاصة لان اهل
الوصية ان احصوا كانت تمليكا منهم والا كانت تمليكا من الله تع كما يه
الصدقة فتكون مصارفها الفقراء وان اوصى للفقراء خاصة تقيد احصوا او
لا لانها تمليك من الله تع وان اوصى للاغنياء خاصة فان احصوا فان

Copyright © King Saud University